

حق التنوع الثقافي بين العولمة والإسلام

كهد: يوسف حسين(*)

يتردد على الألسنة اليوم هو حديث التوحيد (uniformite): نفس الرموز، نفس المعايير، نفس القوانين والنظم، وقد يتدرج بنا الأمر إلى توحيد اللغة نفسها، ونسعى إلى تحقيق الكمال في كل تنظيم اجتماعي، ونأسف لعدم قدرتنا على نفس كل المدن لإعادة بنائها وفق تصميم واحد، وتسوية كل الجبال حتى تصبح الأرض كلها مهادا، وأستغرب كوننا لم نأمر بعد بحمل الناس على نفس اللباس حتى لا يصطدم وينزعج السيد (يقصد نابوليون) برؤية مناظر مشينة»⁽³⁾.

إن هذه التوقعات المتشابهة من طرف هؤلاء المفكرين الغربيين الثلاثة تعطينا فكرة واضحة عن القرية الكونية أو العولمة الكونية التي تعني محاولة الكتلة الغربية لتعميم أفكارها وفرض أنماط حياتها على مجموع العالم.

وسأحاول فيما يلي عرض أطروحة العولمة المقصودة من طرف الغرب، وتبيان خطرها وانتهاكها واغتصابها لحق الشعوب في التنوع الثقافي، وأحاول ثانيا بيان العولمة المنشودة من طرف الإنسانية والضامنة لكافة الشعوب حق التنوع والحوار الثقافي والحضاري.

تمهيدا : يقول جيرار بونو "Gerard Bonnot": «ومن مطار إلى آخر، ومن هيلتون إلى آخر، نكون قد قطعنا العالم كله من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، دون أي إحساس بالغربة ولا شعور بالانتقال من منظر إلى آخر.

فحيثما ارتحلنا تصادفنا نفس الأشكال المعمارية من زجاج وحديد، ونفس الطرق السيارة، ونفس حالات الاكتظاظ، ونفس الملاعب، ونفس قنينات كوكاكولا، وحتى الأشياء الغريبة فقدت خصوصيتها وأصبحت الآن تصدر للعالم أجمع من نفس المعامل، ويمكنك التأكد من هذا إذا آنست رغبة من نفسك»⁽¹⁾.

وقال قبله (سنة 1840) ألكسيس توكفيل "Alexis Toqueville": «لقد اختفى التنوع من بين الجنس البشري، إننا نجد نفس طرق التصور والتفكير والإحساس في كل العالم، إن الشعوب أصبحت متشابهة ولم يكن هذا التشابه من باب المحاكاة»⁽²⁾.

وقال قبلهما (1813) بنجامين كونستانت "Bengamin Constant": «إن الحديث الذي

(*) أستاذ بكلية أصول الدين - جامعة الجزائر.

أ - العولمة المقصودة من طرف الغرب:

لقد كان الأمر دائما بالنسبة للاستعمار الغربي القديم هو التوسع على حساب الغير أو الشعوب الأخرى، ومازال هذا الأمر هو الهاجس الوحيد للغرب. غير أنه إذا كان توسع الأمم القريب توسعا عسكريا جغرافيا بشريا، فإن توسع اليوم ثقافي - أيديولوجي - علمي - تقني - اقتصادي.

إن هذا التوسع القديم والجديد يصور لنا سرج لاتوش "Serge Latouche" تطوره كما يلي: «لقد تشكل الغرب بعد سلسلة من التحولات المتتالية، فقد عرف المد والجزر في القديم مع النهضة البكارولنجية والحروب الصليبية، ثم المد مع الحملة الاستعمارية الكبيرة الأولى التي قادها الغزاة في القرن السادس عشر. ثم عرف مدى جديدا في القرن السابع عشر حيث تطور إلى شكل من الاستعمار الفكري مع الاكتشافات العلمية الكبرى، ثم إنجازات القرن الثامن عشر، ثم مرحلة التخلص من الاستعمار، وأخيرا السيطرة بالعلم والتقنية حيث ننهي إلى هذه الظاهرة التي أفرزت لنا كوكبا تربطه شبكة قوية من الاتصالات المكثفة المتداخلة والتي تعمل دون انقطاع»⁽⁴⁾.

إذن فالمبدأ الذي يقف وراء العولمة هو مبدأ التوسع: توسيع تغريب العالم وتنميته.

ولعل هذا المبدأ نفسه هو الذي جعل فرنسيس فوكوياما يكتب كتابه "نهاية التاريخ" ويدعي بأن الليبرالية والديمقراطية الغربية تمثلان نهاية التاريخ، أو بعبارة أخرى لا يمكن الوصول إلى نظام أحسن وأمثل من النظام الديمقراطي (النموذج الأمريكي) ولو اجتمع البشر كلهم على الإتيان بما هو أحسن منه، فليس هناك (ولن يكون هناك) نظام أبدع من النظام الديمقراطي الأمريكي.

إن زعم فوكوياما يدخل في نطاق العولمة، إذ هو دعوة موجهة لدول العالم بأسره، من جهة، لنبد أي نظام آخر غير النظام الديمقراطي الأمريكي، ومن جهة أخرى هو حث لهذه الدول على تبني النظام الأمريكي بوصفه - حسب زعمه - النظام الأمثل والأكمل. ولذلك نجده يزعم ويقرر بأن أمرا جد أساسي قد حدث في تاريخ العالم هو انتصار الغرب، والفكرة الغربية. وأن ما نشهده - ربما - ليس فقط نهاية الحرب الباردة، ولكن في الحقيقة نهاية التاريخ، بمعنى نقطة نهاية التطور الأيديولوجي الإنساني، وعالمية الديمقراطية الليبرالية الغربية بوصفها مظهرا نهائيا من مظاهر الحكم الإنساني⁽⁵⁾.

وفكرة fukuyama تدور حول صراع الأيديولوجيات والحضارات، وهي تستهدف إنهاء التاريخ الحضاري لجميع الدول والشعوب لصالح الحضارة الغربية التي تعولم الإنسان وكل مظاهر حضارته المادية والمعنوية في كل مكان.

وصامويل ب. هونتغتون "Samuel P. Huntington" مفكر أمريكي آخر مثل فوكوياما، قال بصراع الحضارات وأراد أن ينهي التاريخ والصراع لصالح الحضارة الغربية، ودعا إلى ذلك بكل ما أوتي من قوة إقناع وحساس فهو يرى: «أن القرن الواحد والعشرين من المحتمل أن يطبعه انبعاث مستمر لقوى وثقافات غير غربية وصادم بين الحضارات الغربية وغير الغربية، وبالتالي لن تكون فيه الهيمنة للغرب، ذلك أنه سيكون حقا متعدد الأقطاب ومتعدد الحضارات»⁽⁶⁾.

ونظرا لهذا الصدام بين الحضارات فإن Huntington «يدعو الغرب إلى الحفاظ على التفوق العسكري من جهة، والسعي من جهة أخرى إلى الحد من الأسلحة المتطورة ومنع تصنيعها من طرف الدول غير الغربية، وذلك قصد الحيلولة دون تطوير مجتمعات غير الغربية لقدراتها العسكرية بشكل يهدد المصالح الغربية.

كما يدعو إلى ضرورة استعادة وتقوية وحدة الحضارة الغربية وتجانسها وذلك بتدعيم التعاون داخل الغرب، خصوصا بين الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية مع إدماج مجتمعات أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ذات الثقافات الغربية في الكيان الغربي، ويقتضي هذا مناهضة التعددية الثقافية في الغرب وإحياء ثقافة غربية واحدة متماسكة، لأن مستقبل الغرب يتوقف في جزئه الكبير على وحدته»⁽⁷⁾.

إن الحضارة الغربية في نظر Huntington تقف في مواجهة حضارات أخرى تصارعها، ولذلك فعلى الغرب أن ينمي قوة حضارته وانسجامها وحيويتها في مواجهة حضارات العالم. وهذا الأمر يتطلب وحدة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ورسم حدود العالم الغربي في إطار التجانس الثقافي.

ويعتقد Huntington أنه «بالنسبة للمستقبل لن تكون هناك حضارة عالمية، فالعالم يتشكل من حضارات مختلفة متصارعة».

ولذلك فعلى الغرب أن يستعد كامل الاستعداد للمصارعة والمواجهة، وأن يبدأ من الآن في توحيد التعددية الثقافية لدوله، لأن التعددية الثقافية الداخلية internal

multiculturalism تمثل خطراً كبيراً على الهوية الثقافية والسياسية للغرب، فتزايد الانقسام والتعدد الثقافي قد يؤدي إلى تفككه ونهايته كقوة عظمى، ويفقده القوة على المواجهة والمصارعة، خاصة مع الحضارة الإسلامية التي يعتبر التصادم معها متميزاً بالعنف والدموية، لأن للإسلام - حسب زعمه - حدوداً دموية Islam has bloody borders⁽⁸⁾.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، مفهوم الصراع بين الحضارات، نجد Huntington يبرز الخصوصية الغربية ويميز الحضارة الغربية عن غيرها من الكيانات الحضارية. فالغرب غربي في نظره باعتبار أن المكونات الجوهرية للحضارة الغربية تتلخص في: التراث الثقافي، المسيحية الغربية، اللغات الأوروبية، الفصل بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية، سيادة القانون، التعددية الاجتماعية، المجتمع المدني، المؤسسات التمثيلية والفردانية.

وهذه المكونات هي أصيلة ولصيقة بالغرب وليس في ما عاده من الحضارات⁽⁹⁾.

وبهذا تكون الحضارة الغربية فريدة وليست كونية unique not universal لأنها تتمركز حول مجموعة مكونات وثوابت تاريخية، تراثية، لغوية، مؤسساتية ودينية تتحدد من خلالها.

وفي نظري فإن خطأ Huntington ونظرته بالنسبة للحضارات لا يكمن في رأيه بأن لكل كيان حضاري خصائصه الجوهرية الموضوعية الثابتة التي تجعله مميزاً عن الكيانات الحضارية الأخرى، وأن هذا التمايز الحضاري هو فريدة ثقافية a unique culture لأنه فعلاً، فالحضارات مختلفة ومتميزة، والثقافات متعددة ومتنوعة، ومن المستحيل القضاء على التنوع الثقافي والحضاري - كما يقول huntington نفسه... ولكن الدعوة إلى التصادم والصراع بين الحضارات، بدل الدعوة إلى التعايش والحوار بينها هو الخطأ، لأنها دعوة إلى الحرب وإلى محاولة الهيمنة الغربية على مصائر الشعوب، وإخضاع العالم لسيطرة حضارة واحدة هي الحضارة الغربية.

بل إننا نجد Huntington يقف موقف الرافض للعولمة، لأن العولمة في نظره تؤدي إلى مزيد التمسك بالثقافات الأصيلة لتلك الشعوب. حيث كل الشعوب والأمم تسعى للإجابة عن السؤال: من نحن؟ ويحيون بالرجوع إلى كل ما هو عزيز عليهم، أجدادهم، دينهم، لغتهم، تاريخهم، قيمهم... وبالتحامهم في جماعات ثقافية على شكل عشيرة، جماعة إثنية، جماعة دينية، وأخيراً على شكل حضارة⁽¹⁰⁾.

يقول عبد الكريم غلاب: «الفتح (أي فتح القارة الأمريكية) اصطدم بشعوب هذه البلاد الذين أطلقوا عليهم اسم الهنود، ظنا منهم أنهم كانوا يفتحون الهند، وأضافوا إلى الاسم كلمة "الحمير" لأن ألوانهم لم تكن بيضاء ناصعة، واللون كان من مميزات الفكر العرقي الأوروبي آنذاك.

شعوب هذه البلاد، ولنسمهم الهنود على نحو ما سماهم المستعمرون، كانت ذات حضارة يدعوها مؤرخو الحضارات الآن بالحضارة النيوليتية، واصطدام الأوروبيين بهذه الحضارة اتخذ طابع صراع وغلبة، لا طابع حوار وتعاون.

وإذا كان الرأي عند الأوروبيين الذين وفدوا على أمريكا قد اختلف في هؤلاء الهنود الحمير، فقد اتفق على أنهم "جنس دوني" يمكن التعامل معه من منطلقات مختلفة، تلتقي في احتكار السيادة للأوروبيين، والعبودية لشعوب أمريكا أصحاب الأرض ومصادر الثروة والحضارة المحدودة»⁽¹²⁾.

ونعطي مثالا على النزعة الأوروبية الإقصائية والاستقصائية للشعوب الأخرى، بمصير الهنود في أمريكا الوسطى: «كان مصير الهنود في أمريكا الوسطى (ما يطلق عليه الآن الولايات المتحدة

بل وعلى الغرب في نظر Huntington أن يتخلى عن وهم العولمة لأن شعوب العالم غير الغربية لا يمكن لها أن تدخل في النسيج الحضاري للغرب حتى وإن استهلكت البضائع الغربية وشاهدت الأفلام الأمريكية واستمعت إلى الموسيقى الغربية⁽¹¹⁾.

إن العولمة بهذا المعنى الذي يقصده كل من فرنسيس فوكوياما من قوله بنهاية التاريخ، و Huntington من قوله بضرورة صدام الحضارات، هي صيغة جديدة من صيغ المواجهة الحضارية التي يخوضها الغرب ضد هويات الشعوب وثقافات الأمم، ومن أجل فرض هيمنة حضارة واحدة، هي الحضارة الغربية، وإخضاع العالم بأسره لسيطرة أيديولوجية وحضارة واحدة هي الأيديولوجية الغربية.

والواقع إن سياسة الهيمنة ومحاولة القضاء على خصوصيات الشعوب وتذويبها ومحوها من الوجود، هي سياسة قديمة قدم الاستعمار الغربي. ونظرة إلى اكتشاف القارة الأمريكية والاستحواذ عليها من طرف المغامرين من بلدان أوروبا، تعطينا الحقيقة الساطعة عن نوايا الغرب في التوسع على حساب الشعوب ومصالحها وقيمها وخصوصياتها.

الأمريكية) مثل المصير الذي لقيه مواطنوهم في القارة كلها.

كانوا على مستوى من الحضارة القبلية، وكان لبعض قبائلهم ملوك، وكانت لهم تنظيمات قبلية أقواها الشعب الخمس أو الست لأسرة "إيروكوي".

وأسس هؤلاء مجلسا عاما، وكان هنود "الكريكي" قد أقاموا اتحادا قويا للأسرة "المسكوجية"، كما أقامت قبائل "السيوكس" تنظيما آخر في أقصى الشمال الغربي. وكل هذه التنظيمات كان يمكن أن تتطور إلى دولة وطنية تعاون مع الوافدين في إقامة مجتمع مختلط يخدم الأرض ويرتفع بمستوى الإنسان... (ولكن) خاض المستوطنون الإنجليز والهولنديون حروبا ضد القبائل التي لم تكن تقوم بغير الدفاع عن النفس والأرض، ولم يكد القرن السابع عشر يقترب من نهايته حتى كانت أمريكا قد انتهت إلى أيدي المستوطنين الجدد، بعد أن قضوا نهائيا على الهنود أصحاب الأرض دون أن يتعاونوا معهم في مشروع حضاري تتعايش فيه الأعراق والديانات والحضارات»⁽¹³⁾.

وهكذا يظهر جليا أن النفسية الغربية، هي نفسية عدائية إقصائية، وأن أصحاب نظريات

نهاية التاريخ، والصدام بين الحضارات يدعون إلى الصراع وسلوك سبيل إبادة الحضارات الأخرى، فهم لا يقبلون حوارا ولا تعايشا مع شعوب تعتبر في نظرهم شعوبا منحطة دونية تستحق السحق ولا تستحق الحياة.

وقد آن الأوان لتبيان الآثار السلبية للعولمة الغربية المقصودة وخطورتها التي تلغي من حسابها كل ما يميز الشعوب من لغة وتاريخ وثقافة وحضارة مميزة انطلاقا من موت التاريخ ونهايته وصراع الحضارات والبقاء للأصلح والأقوى.

ولعل من الصواب - بل الأصوب - أن أختار بعض انتقادات المفكرين الغربيين، الانتقادات من داخل ديار الغرب، للعولمة التي لاتعترف بالتنوع الثقافي والحضاري ولا تراعي الخصوصيات.

1 - انتقاد برتراند راسل:

يقول برتراند راسل: «أظن - على افتراض أن الجنس البشري لن يبديد نفسه بحرب عظمى جديدة - أظن أن أعظم خطر هو خطر قبولية الناس في صفوف موحدة وقوالب موحدة.

فقد يصبح العالم بسبب المكتشفات العلمية والطاقت الإدارية والتنظيمية بدرجة من النظام والانضباط الموحد بحيث يخلو من مسرة...»⁽¹⁴⁾.

يتحدث برتراند راسل هنا عن العولمة المقصودة من الغرب وخطورتها على المجال الثقافي، وعن خطورة محاولة القضاء على التنوع الثقافي والحضاري للشعوب. وهذا النوع من العولمة يثير الملل والضجر في رأيه:

«فمما يدعو في العالم الراهن إلى الحزن، من وجهة النظر الحضارية الثقافية، هو ما فيه من تجانس غريب - فلو ذهبت مثلاً إلى أي فندق متزف في أي مكان من العالم فإنك لن تجد فيه ما يشير إلى أية قارة بل إلى أي بلد ينتسب. فكل الفنادق المترفة متشابهة متماثلة في جميع أنحاء العالم. وهذا مما يبعث على الملل ويجعل السفر المترف رياضة لا تتطلب تفكيراً»⁽¹⁵⁾.

ونلاحظ هنا أنه على الرغم من أن برتراند راسل الذي كان دائماً ضد الحرب - خاصة الحرب النووية المدمرة للعالم بأسره - وكان داعية في المجال السياسي إلى إيجاد حكومة عالمية تقضي على الظلم والظلمة، وتفك النزاعات التي تنشأ بين مختلف دول العالم على حد قوله: «يجب أن تكون في العالم قوة مسلحة واحدة، وأن تكون دولية عالمية وليست قومية وطنية. فإذا تم ذلك فإن حالات الخطر والشدة والتوتر لن تقوم، ذلك لأنه لن يكون ثمة مجال لعدوان قومي وبالتالي لن تكون ثمة حاجة لدفاع وطني»⁽¹⁶⁾.

على الرغم من تأكيده على ضرورة قيام حكومة عالمية موحدة في المجال السياسي، فإنه يؤكد في المجال الثقافي على ضرورة التنوع البناء لأن التآحيد يؤدي إلى الملل. ولذلك فحسب برتراند راسل «لابد أن نحافظ على التنوع والتباين في الأدب وفي الفن واللغة وفي جميع المجالات الثقافية»⁽¹⁷⁾.

إن اقتراح برتراند راسل المتعلق بالمجال الثقافي يقف في وجه ما يمكن تسميته بالعولمة الثقافية Cultural Globalisation القاضية بتأحيد الأفكار وطرح نموذج فكري واحد وغط وحيد للحياة يسير وفقه جميع الناس في العالم.

ولهذا نجده ينتقد هذه العولمة الثقافية خاصة في مجال التعليم ويقول: «يستطيع (الداعي إلى العولمة وتوحيد الأطر الفكرية) في المقام الأول بالسيطرة على مدارس الأطفال كبدائية لسيطرة متدرجة على كافة مؤسسات الحياة الاجتماعية، أن يكتسب سلطة هائلة على آراء الناس وعقولهم وأفكارهم، بحيث أن السلطات التعليمية هي التي تقرر للفرد ما يجب أن يفكر فيه وما يجب أن يرجوه وما يجب أن يخافه وسيرجو هذا الفرد وسيخاف تماماً وفق الطريقة التي رأوها مناسبة له»⁽¹⁸⁾.

جوهره على حاله منذ أن اتخذ المجتمع الغربي سبيله إلى الغزو الاقتصادي والسياسي.

وفي وسع كل ذي عينين يصر بهما، أن يشاهد تقاطيع الحضارات الأربع القائمة - ماخلا الغربية - ما تزال واضحة المعالم في المستوى الثقافي» (19).

وعلى الرغم من أن أرنولد توينبي كان هنا يدافع عن نظريته القائلة بوجود واحد وعشرين نموذجاً حضارياً مميزاً من بينهم الحضارة الغربية، فإنه أشار إلى أن المظاهر الاقتصادية والسياسية لا تشكل الأساس الجوهرى للتمايز بين الحضارات، وإنما الثقافة هي التي تعتبر الأساس الجوهرى لكل كيان حضارى، ومن ثمة فإنه لا يمكن القضاء على هذا التنوع الثقافى أو إزاحته في حضارة واحدة هي الحضارة الغربية.

ويعزو توينبي الفكرة القائلة بوحدة الحضارة إلى الأوهام التي ترتبت عن نجاح الحضارة الغربية مادياً على نطاق عالمي، وإلى وهم حب الذات فيقول: «بالنسبة لوهم حب الذات: فهو أمر طبيعي إلى حد ما.

وجمّاع ما يجب قوله هنا أن الغربيين ليسوا ضحايا الوحيد، إذا عانى اليهود كثيراً من

إذن في نظر برتراند راسل يجب استثناء المجال الثقافى من العولمة، والاعتراف بحق الشعوب في التنوع الثقافى والحضارى، والعيش وفق الطريقة التي تراها مناسبة لها، وليس وفق الطريقة التي يراها الغرب (أو العولمة المقصودة من طرف الغرب) ملائمة له ولها.

2 - انتقاد جون أرنولد توينبي

يرى جون أرنولد توينبي في كتابه "مختصر دراسة للتاريخ" فكرة "وحدة الحضارة" (أي وجود حضارة واحدة فقط هي الحضارة الغربية) هي فكرة خاطئة فيقول: «وما نظرية وحدة الحضارة هذه إلا رأي خاطئ، تردى فيه المؤرخون الغربيون المحدثون تحت تأثير محيطهم الاجتماعى، وأوحى به مظهر الحضارة الغربية الخداع. إذ استطاعت في العصور الحديثة أن تلقي شبكة نظامها الاقتصادي على جميع أنحاء العالم. وتلا توحيد العالم اقتصادياً على أساس غربي توحيده سياسياً إلى نفس المدى تقريباً وعلى نفس الأساس الغربى... وأنه وإن كانت هذه حقائق ملفتة للنظر، إلا أن اتخاذها دليلاً على وحدة الحضارة، رأي سطحي.

لأنه وإن اصطبغت المصورات الاقتصادية بالصبغة الغربية، إلا أن المصور الثقافى ما يزال في

وهم أنهم ليسوا شعباً مختاراً فحسب، لكنهم الشعب المختار الأوحى بين الشعوب.

ومصادقاً لذلك فإن الذين ندعوهم بالوطنيين، يطلق اليهود عليهم اسم "الأميين".

وكان اليونان - أيضاً - يطلقون على من عداهم من الشعوب لفظ البرابرة⁽²⁰⁾.

ويضيف قائلاً: «وإذ ندعو - نحن الغربيين - الناس "وطنيين" نغض الطرف بذلك عن طابع ثقافتهم، وكأننا نحسبهم حيوانات برية ابتلي بها البلد الذي نلتقي بهم فيه، ونعتبرهم جزءاً من الحيوانات والنباتات المحلية، لا كأناس لهم شعور وإحساس مثل مالنا.

وطالما نرى فيهم "وطنيين" فإننا قد نبيدهم أو بالأحرى - كما يحدث غالباً في الوقت الحاضر نجعل منهم خدماً»⁽²¹⁾.

وهكذا يطلعنا أرنولد توينبي على النفسية الغربية التي لا تقيم وزناً للشعوب الأخرى من حيث ثقافتها وحضارتها وغط حياتها، والتي تحاول فرض أنماط الحياة الغربية على باقي شعوب العالم بالقوة حتى وإن اقتضى الأمر إبادةهم ومحوهم.

والخلاصة التي نستنتجها سواء من نظرية نهاية التاريخ عند فوكوياما أو نظرية صدام الحضارات عند هونتيتون، أو من انتقاد برتراند راسل للعولمة الثقافية، وانتقاد أرنولد توينبي لنظرية وحدة الحضارة، هي أن العولمة المقصودة من طرف الغرب تعبر عن نزعة مركزية غربية واضحة وقد صدق ادمان برنارد حين انتقد صفة العولمة هذه حتى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إذ قال: «عندما نتحدث عن كونية حقوق الإنسان فإننا ندعي صيغة كونية إلى كونيتا، فمن هذا المنطلق يكون الحديث عن الكونية وجهاً من وجوه الخطاب الاستعماري المهيمن»⁽²²⁾.

ذلك لأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جاء معبراً عن الثوابت الثقافية الأوروبية وخصوصياتها، وهي ثوابت تختلف كثيراً أو قليلاً عن ثوابت وخصوصيات الثقافات الأخرى. إذ يرى محمد عمارة مثلاً «إن الإعلان ليس فيه قليل أو كثير عن الفكر أو الشرائع التي عرفتها حضارات قديمة وكثيرة غير أوروبية عن حقوق الإنسان»⁽²³⁾، ويرى محمد الغزالي «أن الإعلان العالمي صدر دون أي تمييز بشأن الوضع السياسي للدول أو الأقاليم»⁽²⁴⁾.

وهذا أمر لا يميزه الإسلام، إذ يعتبر المسلم الذي يبدل دينه مرتدا يطبق عليه حد المرتد.

فإذن حتى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من طرف هيئة الأمم المتحدة (الذي يبقى دائما ذا قيمة سيكولوجية كبرى لكونه يمثل مرجعا سمح وما زال يسمح للشعوب بفضح انتهاكات حقوق الإنسان) لم يتم فيه مراعاة خصوصيات الشعوب والأمم غير الأوروبية، بل انطلق في صياغته وتقريره من الثقافة الغربية وأراد فرضه على بقية شعوب العالم.

2- العولمة المنشودة في الإسلام :

لاشك أن العولمة المقصودة من الغرب هي عولمة تتناقض مع الإسلام ومبادئه. ولعله من المفيد أن أبدأ ببيان العولمة المنشودة في الإسلام انطلاقا من شهادة مفكر غربي عن تسامح الإسلام وإقراره بحق المخالفين في التنوع الحضاري والثقافي.

يقول "توماس أرنولد" في كتابه "الدعوة إلى الإسلام: بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية: «ويمكننا أن نحكم من الصلات الودية التي قامت بين المسيحيين والمسلمين العرب بأن القوة لم تكن عاملا حاسما في تحويل الناس إلى الإسلام.

وكدليل على الصبغة الغربية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948 اعترضت المملكة العربية السعودية آنذاك على أمور وردت فيه منها:

أولاً: زواج المسلمة من غير المسلم، في المادة السادسة عشرة من الإعلان التي تقول: «للرجل والمرأة متى أدركا سن البلوغ، حق الزوج وتأسيس أسرة دون قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين.

وهما متساويان في الحقوق لدى الزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.

«ومحل الاعتراض هو أن الزواج بدون قيد ديني يتعارض مع تعاليم الإسلام القاضية بتحريم زواج المسلمة من غير المسلم».

وثانياً : حق الإنسان في تغيير دينه، في المادة السادسة عشرة من الإعلان التي تقرر: «لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده وحرية في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر الممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعة وأمام الملأ أو على حدة». ومحل الاعتراض هو أن هذه المادة تعطي للإنسان الحق في تغيير دينه،

فمحمد نفسه قد عقد حلفاً مع بعض القبائل المسيحية وأخذ على عاتقه حمايتهم ومنحهم الحرية في إقامة شعائرهم الدينية، كما أتاح لرجال الكنيسة أن ينعموا بحقوقهم ونفوذهم القديم في أمن وطمأنينة»⁽²⁵⁾.

أما فيما يتعلق بالسواد الأعظم من هؤلاء المسيحيين فإن الأخبار الخاصة بزوال المسيحية من بين القبائل العربية النصرانية التي كانت في بلاد العرب الشمالية لا تزال بحاجة إلى شيء من التفصيل، والظاهر أنهم قد انتهوا إلى الامتزاج بالمجتمع الإسلامي الذي كان يحيط بهم عن طريق ما يسمونه (الاندماج السلمي) الذي تم بطريقة لم يحسها أحد منهم، ولو أن المسلمين حاولوا إدخالهم في الإسلام بالقوة عندما انضوا بادئ الأمر تحت لواء الحكم الإسلامي لما كان من الممكن أن يعيش المسيحيون بين ظهرانيهم حتى عصر الخلفاء العباسيين⁽²⁶⁾.

ويضيف توماس أرنولد قائلاً: «ومن الأمثلة التي قدمناها آنفاً عن ذلك التسامح الذي بسطه المسلمون الظافرون إلى العرب المسيحيين في القرن الأول من الهجرة، واستمر في الأجيال المتعاقبة، نستطيع أن نستخلص بحق أن هذه القبائل المسيحية التي اعتنقت الإسلام، إنما فعلت

ذلك عن اختيار وإرادة حرة، وأن العرب المسيحيين الذين يعيشون في وقتنا هذا بين جماعات مسلمة لشاهد على التسامح»⁽²⁷⁾.

إن التسامح - من طرف المسلمين تجاه المسيحيين وغيرهم من المخالفين الذين تحدث عنهم توماس أرنولد - هو مبدأ من مبادئ الإسلام جاء به القرآن الكريم وأقرته السنة النبوية الشريفة ولا يمكن لأي مسلم أن ينكره أو يجحد عن تطبيقه.

وسرى فيما يلي كيف أقر القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة حق التنوع الثقافي لكافة الشعوب والديانات:

- فالقرآن الكريم يتحدث عن الاختلاف الطبيعي القائم بين الشعوب من حيث الألسنة والألوان والثقافات والأعراق، ولكنه يجعل هذا الاختلاف وسيلة للتعارف والتفاهم والتعايش والتعاون، وليس سبباً للصراع والتناحر والتصادم. يقول الله ﷻ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ الحجرات: 13 ويقول أيضاً: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخِلَافَ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ﴾ الروم: 21 - 22.

وإن احتفى راهب أو سائح في جبل أو واد أو مغارة أو عمران أو سهل أو رمل أو ردة أو يعة، فأنا أكون من ورائهم ذابا عنهم من كل عدة لهم بنفسى وأعوانى وأهل ملتي وأتباعى كأنهم رعيى وأهل ذمتى. وأنا أعزل عنهم الأذى في المون التي يحمل أهل العهد من القيام بالخراج إلا ما طابت به نفوسهم. وليس عليهم جبر ولا إكراه على شيء من ذلك. ولا يغير أسقف من أسقفية ولا راهب من رهبانية ولا حيس من صومعته ولا سائح من سياحته، ولا يهدم بيت من بيوت كنائسهم ويعهم. ولا يدخل شيء من مال كنائسهم في بناء مسجد ولا في منازل المسلمين.

فمن فعل شيئا من ذلك فقد نكث عهد الله وخالف رسوله .

ولا يحمل على الرهبان والأساقفة ولا من يتعبد جزية ولا غرامة. وأنا أحفظ ذمتهم أينما كانوا من بر أو بحر في المشرق والمغرب والشمال والجنوب وهم في ذمتى وميثاقى وأمانى من كل مكروه. وكذلك من ينفرد بالعبادة في الجبال والمواضع المباركة. لا يلزمهم ما يزرعوه لاخراج ولا عشر. ولا يشاطرونه لكونه برسم أفواههم.

ويعانوا عند إدراك الغلة بإطلاق قدح واحد من كل أردب برسم أفواههم. ولا يلزموا بخروج في حرب، ولا قيام بجزية ولا من أصحاب الخراج وذوي الأموال والعقارات والتجارات مما أكثر من اثني عشر درهما بالحجة في كل عام، ولا يكلف أحد منهم شططا.

ولا يجادلوا إلا بالتي هي أحسن، ويخفف لهم جناح الرحمة. ويكف عنهم ذاب المكروه حيثما كانوا، وحيثما حلوا. وإن صارت النصرانية عند المسلمين فعليه برضاها وتمكينها من الصلوات في بيعها. ولا يحيل بينهما وبين هوى دينها.

ومن خالف عهد الله واعتمد بالضد من ذلك فقد عصى ميثاقه ورسوله. ويعانوا على مرمة بيعهم ومواضعهم. ويكون ذلك معونة لهم على دينهم وفاء لهم بالعهد، ولا يلزم أحدا منهم بنقل سلاح. بل المسلمين يذبوا عنهم ولا يخالفوا هذا العهد أبدا إلى حين تقوم الساعة وتنقضي الدنيا.

وشهد بهذا العهد الذي كتبه محمد بن عبد الله رسول الله ﷺ لجميع النصارى والوفاء بجميع ما شرط لهم عليه من أثبت اسمه وشهادته آخره (28).

عشرة في 4 نوفمبر 1966 في المادة الأولى من إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي حين قرر أن:

1 - لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها.

2 - من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمي ثقافته.

3 - تشكل جميع الثقافات بما فيها من تنوع خصب، وبما بينها من تباين وتأثير متبادل جزءا من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعا.

ب - إشاعة الحوار بين الحضارات والثقافات، الحوار القائم على الإيمان بوحدة الأصل والمصير الإنساني. ذلك لأن ممارسة حق التنوع الثقافي على مستوى العالم لن تتم إلا إذا انتعش الحوار وغما وتطور، وأدى - بعدها - إلى ترسيخ قيم التوافق والتعاون والتعايش والاحترام المتبادل بين كافة سكان المعمورة.

ج - الاتفاق - في إطار الاعتراف بحق التنوع الثقافي للشعوب وترسيخه - على اعتماد إعلانات أو موائيق موحدة لحقوق الإنسان بين الدول المتماثلة والمتجانسة ثقافيا على غرار ما تم في أوروبا وأمريكا، حيث هناك الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان والميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان الذي جاء في ديباجته:

يتجلى من هذا العهد أن الدين الإسلامي لا يكره المخالفين على الدخول فيه، وأن المسلمين كانت لهم رسالة دينية وحضارية وثقافية نشروها بين الشعوب التي حلوا بديارها عن طريق التعارف والتقارب والتعايش والامتزاج. لقد كانت الفتوحات الإسلامية قائمة على الحوار المؤدي إلى الأخذ والعطاء والامتزاج، ولم يكن هدفها القضاء على التمايز البشري من حيث الدين أو اللغة أو العرق، بل كان هدفها نشر الدين الإسلامي - لمن ارتضاه - بوسائل الإقناع لا بوسائل الإكراه، إذ ﴿لا إكراه في الدين﴾ البقرة: 256

لقد شهد عالم الإسلام - تاريخيا وما زال - أنماطا ثقافية متنوعة، ولم يسع أحد إلى مصادرة حق وحرية أي جماعة ثقافية من ممارسة نشاطها وإبراز خصائصها الثقافية وتأكيد ذاتها. وهذا ما يجعل الإسلام يختلف عن العولمة التي تسعى إلى إلغاء التنوع الثقافي ومصادرته، وإلى فرض النمط الغربي في الحياة على بقية الجماعات والشعوب والأمم.

وهكذا يتجلى لنا أن العولمة المنشودة من طرف الإسلام هي العولمة التي يكون هدفها:

أ - الاعتراف بحق الشعوب في التنوع الثقافي تماما كما اعترف بها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته الرابعة

ذلك أن العلم كان وسيظل إنجازا إنسانيا يتجاوز حدود الأوطان، فهو عالمي لا يختص به شعب دون آخر، ولا حضارة دون أخرى، وسيبقى يمثل - على الدوام - إرثا للبشرية جمعاء.

هـ - توجيه العولمة نحو المسارعة إلى فعل الخيرات وقمع الشر مصداقا لقول الرسول محمد ﷺ «مفاتيح للخير، مغاليق للشر»⁽³⁰⁾. وإلى العمل على إلغاء وسائل التدمير من حسابها، وابتكار العلوم والتقنيات وتعبئتها لنشر الفكر السليم والخير والفضيلة والسلام.

وبهذا كله ستصبح العولمة منشودة ومرحمة عالية، بعد أن كانت مقصودة لتكون مظلمة عالمية.

«إن حكومات الدول الأوروبية التي تماثل في التفكير وذات ميراث مشترك من التقاليد السياسية والمثل العليا، والحرية وسيادة القانون.. (قررت) أن تتخذ الخطوات الأولى للتنفيذ لحقوق معينة مقررّة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»⁽²⁹⁾.

أعني أن يتم مثلا الاتفاق بين دول العالم الإسلامي المتجانس ثقافيا على ميثاق لحقوق الإنسان تطبق مضامين مواده بشكل موحد في جميع هذه البلدان، مع الاحتراز الكامل من احتمال انتهاكه أو اغتصابه. ويكون هذا الميثاق محترما ومعترفا به دوليا بصفته ممثلا لخصوصيات العالم الإسلامي نابعا من ثقافته المتميزة.

د - توجيه العولمة نحو مسائل العلم والمعرفة العلمية والتكنولوجيا.

الهوامش

1- نقلا عن المنعطف : مجلة فصلية ثقافية، وجدة، المغرب: 1416هـ-1995م، العدد 11، ص44

2- نفس المرجع. ص45

3- نفس المرجع. ص5

4- سرج لاتوش، " تنميط العالم : محاولة في فهم آليات التغريب ومحدوديته . "، مجلة المنعطف، وجدة

المغرب: 1416هـ-1995م، العدد 11، ص43

-Francis Fukuyama , The End Of History: Debate , Reprinted From The National

Interest, Number 18, Winter 1989/90, 1989 by National Affairs, Inc. p.8

- 6- نقلا عن محمد سعدي، " الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة صدام الحضارات"، المستقبل العربي: مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت: (1998/10)، العدد 236، ص 70.
- 7- نفس المرجع. ص 71.
- 8- نفس المرجع. ص 65.
- 9- نفس المرجع. ص 65.
- 10- نفس المرجع السابق. ص 65.
- 11- نفس المرجع. ص 70.
- 12- عبد الكريم غلاب، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (33) (ط 1، بيروت: آذار/مارس 1998)، ص 201.
- 13- نفس المرجع. ص 207 - 209.
- 14- برتراند راسل يتحدث عن مشاكل العصر، ترجمة مروان الجابري (ط 1، بيروت: المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، كانون الثاني 1962)، ص 221 - 222.
- 15- نفس المرجع. ص 67.
- 16- نفس المرجع. ص 73 - 74.
- 17- نفس المرجع. ص 67.
- 18- نفس المرجع. ص 222 - 223.
- 19- جون أرنولد توينبي، مختصر دراسة للتاريخ، ترجمة فؤاد محمد شبل ومراجعة محمد شفيق غريبال، الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية (ط 2، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1966) ج 1. ص 59 - 60.
- 20- نفس المرجع. ج 1 ص 61.
- 21- نفس المرجع. ج 1 ص 60.
- 22- نقلا عن: رافع بن عاشور، " حقوق الإنسان بين الكونية والخصوصيات"، التوحيد العدد 84، السنة 15، (تشرين الأول/أكتوبر 1996)، ص 69.

- 23- محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات... لا حقوق، سلسلة عالم المعرفة (89)، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، شعبان 1405/ماي 1985)، ص14.
- 24- محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، (ط3، القاهرة: دار الكتب الإسلامية 1984)، ص233.
- 25- سير توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام: بحث في تاريخ العقيدة الإسلامية، ترجمه إلى العربية وعلق عليه: حسن إبراهيم حسن، عبد المجيد عابدين، إسماعيل النجراوي (ط3، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1970)، ص65.
- 26- نفس المرجع. ص58.
- 27- نفس المرجع. ص69 - 70.
- 28- محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، (ط5، بيروت: دار النفائس 1405هـ-1985م)، ص561 - 563.
- 29- نقلا عن: محمد عصفور، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة المستقبل العربي (4) (ط2، بيروت: تشرين الثاني /نوفمبر 1986)، ص231.
- 30- انظر النص الكامل للحديث في سنن ابن ماجه للقزويني، المقدمة: 237.